«الوطني»: الإنفاق سجّل ارتفاعاً بـ 20.8%

1.8 مليار دينار عجز الميزانية حتى أكتوبر

قال تقرير لبنك الكويت الوطني ان البيانات الأولية الصادرة عن وزارة المالية الكويتية تشير إلى تسجيل عجز بالميزانية قدره 745.5 مليون دينار خلال العام المالي الحالي (يبدأ في أبريل) وحتى أكتوبر الماضي. وبعد التحويلات الإجبارية لصندوق احتياطي الأجيال القادمة (ما يعادل 10% من إجمالي الإيرادات) يرتفع العجز إلى نحو 1.8 مليار دينار .

واضاف البنك انه جرى تمويل العجز بشكل رئيسي من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام، في ظل عدم إصدار أي أذونات خزانة أو سندات محلية خلال العام المالي الحالي، بسبب انتهاء صلاحية قانون الدين العام. ويأتي ارتفاع عجز الميزانية وسط انخفاض أسعار خام التصدير الكويتي، وضعف الطلب على الطاقة ومحدودية معدل الانتاج. كما انخفضت الإيرادات النفطية أيضا بسبب انخفاض الانتاج، مما يشير إلى توقعات نمو معتدلة بالرغم من السياسات المالية التوسعية.

انخفاض إيرادات النفط

وبيّن التقرير ان إجمالي الإيرادات شكلت حوالي 64.1% من الإيرادات التقديرية في موازنة العام المالي 2020/2019، والتي افترضت سعر برميل النفط عند مستوى 55 دولاراً للبرميل لتبلغ نحو 10.1 مليارات دينار ، بارتفاع طفيف عن المتوقع، وذلك على الرغم من انخفاض أسعار خام التصدير الكويتي من 71.2 دولاراً للبرميل في أبريل إلى 60.5 دولاراً للبرميل في أكتوبر الماضي، ومحدودية الإنتاج الذي بلغ حوالي 2.69 مليون برميل يومياً خلال الفترة «أبريل - أكتوبر 2019» نتيجة الالتزام باتفاقية أوبك وحلفائها لخفض الإنتاج.

وتابع التقرير: انه بالمقارنة خلال الفترة نفسها من العام السابق، انخفض إجمالي الإيرادات النفطية بنسبة 18.6%، إذ تراجعت أسعار خام التصدير الكويتي بواقع 8.6% مقارنة بالعام السابق، كما هبط إنتاج النفط بواقع 1.2% مقارنة بالعام السابق وذلك خلال الفترة الممتدة من أبريل إلى أكتوبر 2019. وبالمقابل، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 15.0% حتى أكتوبر 2019، مدفوعةً بارتفاع «الضرائب والرسوم»، بالإضافة للإيرادات الأخرى بواقع 15.1% و13.3%، على التوالي. ونظراً لتواضع حجم الإيرادات غير النفطية (أقل من 10% من إجمالي الإيرادات) انخفض إجمالي الإيرادات الحكومية للأشهر السبعة الأولى من السنة المالية بنسبة 16.5%، على أساس سنوي.

واشار التقرير الى ان إجمالي الإنفاق سجل ارتفاعا ملحوظا بواقع 20.8% مقارنة بالعام السابق خلال العام المالي وذلك حتى أكتوبر، مدعوما بارتفاع الإنفاق الجاري عن المعدل المعتاد. ويرجع الارتفاع في معدل الانفاق الحالي إلى ثلاثة عوامل أساسية، الأول: الارتفاع الملحوظ في تعويضات العاملين بواقع 50.6% إلى 3.6 مليارات دينار ، وهو ما يصعب تبريره، ولكنه قد يرجع إلى بعض العوامل المتعلقة بتوقيت تسجيل المعاملات المالية. ويتمثل العامل الثاني في ارتفاع المنح الحكومية بواقع 10% مقارنة بالعام السابق مما يعكس استمرار ارتفاع التحويلات الحكومية للهيئات الملحقة بالحكومة، والتي تعتمد إلى حد كبير على هذه التحويلات. ويتمثل العامل الثالث في ارتفاع مشتريات السلع والخدمات بواقع 9.6% على أساس سنوي. وتشكل هذه النفقات المتكررة أكثر من 76% من إجمالي الانفاق مع وجود مجال ضئيل لترشيدها. وعلى الجانب الآخر، انخفض الانفاق الرأسمالي بواقع 12.1% مقارنة بالعام السابق ليبلغ 860.6 مليون دينار كويتي، مما يعكس تراجع عدد المشروعات التي يتم إسنادها بالإضافة لتراجع معدلات الانجاز في مشروعات أخرى، حيث تم ترحيل موعد التسليم في العديد من المشروعات من النصف الثاني من عام 2019 إلى الشهور الأولى في عام 2020.

المالية العامة (مليون دينار كويتي)

	أبريل - أكتوبر 2017	أبريل - أكتوبر 2018	أبريل - أكتوبر 2019	٪ النمو السنوي
الإيرادات	8340.8	12128.6	10132.5	16.5 -
غير النفطية	7532.4	11362.3	9250.9	18.6 -
النفطية	808.4	766.3	881.6	15.0
إجمالي الإنفاق	9833.4	9001.4	10878.0	20.8
الإنفاق الجاري	8707.5	8022.7	10017.4	24.9
- تعويضات العاملين	3611.3	2401.3	3617.5	50.6
- شراء السلع والخدمات	1417.8	1653.7	1812.4	9.6
- الإعانات	190.8	273.7	431.0	57.5
- المنح	2379.0	2660.2	2925.4	10.0
- المنافع الاجتماعية	597.7	330.9	652.1	97.1
- مصروفات وتحويلات أخرى	510.9	702.9	578.9	17.6 -
الإنفاق الرأسمالي		978.7	860.6	12.1 -
الفائض/ العجز	(1492.6)	3127.2	(745.5)	...
- التحويلات لصندوق احتياطي الأجيال القادمة	834.1	1212.9	1013.2	...
الفائض/ العجز بعد التحويلات	(2326.7)	1914.4	(1758.8)	...

المصدر: وزارة المالية

- استمرار تمويل العجز من صندوق الاحتياطي لانتهاء صلاحية قانون الدين العام
- الإيرادات النفطية تنخفض 18.6% نتيجة تراجع أسعار الخام الكويتي 8.6%
- إجمالي الإيرادات 10.1 مليارات دينار.. شكّلت 64.1% من الميزانية التقديرية

تحقيق الانضباط المالي

قال بنك الكويت الوطني ان تقرير حديث صادر عن ديوان المحاسبة اكد أهمية انتهاج سياسة تستهدف تحقيق الانضباط المالي، بالإضافة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الجادة بشأن خفض تأثير تذبذب أسعار النفط على الموازنة من خلال تنويع مصادر الدخل. ومع انتهاء صلاحية قانون الدين العام، قد يؤدي استمرار عجز الموازنة إلى استنزاف صندوق الاحتياطي العام خلال السنوات القليلة القادمة. وقد يؤثر ذلك سلبا في إقبال المستثمرين الأجانب والتصنيفات الائتمانية للدولة، على الرغم من أن الموارد الضخمة في صندوق احتياطي الأجيال القادمة مازال بإمكانها دعم مكانة الدولة المالية على المدى الطويل. وفي هذه الأثناء، ارتفعت سحوبات صندوق الاحتياطي العام خلال السنوات الخمس الماضية، حيث بلغ إجمالي حجم الأصول 20.6 مليار دينار كويتي بنهاية سبتمبر 2019.

ويستدعي ذلك الحاجة لتطبيق حزمة من التدابير المالية لخفض عجز الموازنة والحفاظ على المتبقي من موارد صندوق الاحتياطي العام. كما أن تنويع مصادر الدخل قد يساعد على دعم استقرار الوضع المالي على المديين المتوسط والبعيد، بالإضافة إلى تحسين إدارة الموارد المالية وخفض الاعتماد على الإيرادات النفطية غير المستقرة.

في اقتراح قدَّمه مجلس إدارتها لـ«الشؤون الاجتماعية»

«المحاسبين»: برنامج متخصّص للجمعيات التعاونية

العثمان مقدّماً درعاً تذكارية من الجمعية لعبدالعزيز الشعيب

قالت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية انها قدمت مقترحا يقضي بتقديم الجمعية برنامج «شهادة محاسب تعاوني معتمد» متخصصة بالمحاسبين والمراجعين في الجمعيات التعاونية المحلية البالغ عددها 75 جمعية، اذ من شأن هذا البرنامج اثراء وتعزيز المهنة لدى القطاع التعاوني في الكويت بما يمثله لقطاع عريض من المواطنين في الكويت ويمس حياتهم بشكل مباشر.

واوضح امين الصندوق في الجمعية عبد الله الكندري ان المقترح تم عرضه خلال الزيارة التي قام بها رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية - يتقدمهم الرئيس الفخري للجمعية يوسف العثمان - لوكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبد العزيز الشعيب والتي تناولت سبل تطوير وتعزيز أوجه التعاون بين الجمعية والوزارة في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة.

وأشار الكندري الى أن رئيس مجلس إدارة الجمعية فيصل الطبيخ تقدم بمقترح حول لجنة المعايير المحاسبية الكويتية للمنظمات الخيرية والذي يعد أحد الأفكار المهمة التي يمكن من خلال تطبيقه ووضع آليات عمل له تحسين وتطويرعمل تلك الجمعيات وتقليل المثالب والتحديات التي تواجه العمل الخيري في الكويت.

وأوضح أن الهدف الاستراتيجي من اللجنة إعداد وإصدار معايير محاسبة مالية معترف بها محلياً لأغراض تنظيم عمليات الإفصاح المالي عن أعمال المنظمات الخيرية الكويتية.

في إطار حملة ترويجية لأسواق دول الخليج

الاتحاد الأوروبي عرض «العصائر» العضوية

ممثلو شركات العصائر الأوروبية خلال اللقاء

نظم وفد من منتجي العصائر العضوية الاوروبية لقاءات وندوات تعريفية عن منتجاتهم العضوية في الكويت، امس، في اطار حملة ترويجية في أسواق دول الخليج تشمل كلا من الكويت، السعودية، الامارات العربية المتحدة، تحمل عنوان «العصائر الأوروبية العضوية»، حيث تخللت الزيارة فعالية جمعت موردين محليين جرى خلالها تقديم شروحات وافية عن هذه العصائر وأهميتها للصحة، لا سيما في وقت نشهد فيه نموا كبيرا لسوق المنتجات العضوية سواء من طعام أو شراب.

وحضر اللقاء ممثلون عن شركات كويتية للغذاء والشراب الذين أبدوا اهتماما واضحا بالمنتجات العضوية الأوروبية نسبة الى جودتها الرفيعة المستوى. وتضمن الوفد الزائر ممثلين عن منظمة المنتجين ASOP لعصير الرمان العضوي، ومثل منتجي عصير الكرز العضوي منظمة BNHU غير الربحية، بينما مثلت منظمة BIOROMANIA التي تجمع منتجي عصير التفاح العضوي خلال اللقاءات.

بعد تعرُّض عدد من الشركات لخسائر

«التجارة والنقل» بحثت معوِّقات التصدير إلى السعودية

خالد الخالد مترئساً اجتماع اللجنة

بحثت لجنة التجارة والنقل المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت أمس في اجتماعها السادس لعام 2019، برئاسة خالد الخالد، موضوع المعوقات التي تواجه الشركات الكويتية المصدرة إلى المملكة العربية السعودية جراء تطبيق هيئة الغذاء والدواء السعودية بعض الإجراءات التي استحدثتها أخيراً، والتي تشمل منتجات اللحوم والدواجن المبردة والمجمدة ومشتقاتها.

والتقت اللجنة مع كل من وزارة التجارة والصناعة، والإدارة العامة للجمارك، والهيئة العامة للصناعة، والهيئة العامة للغذاء والتغذية، كما حضر اللقاء عدد من الشركات المتضررة جراء تطبيق تلك التعاميم. وأكد الخالد أهمية التنسيق المشترك في ما بين الجهات المعنية لبحث مدى توافق التعاميم المستحدثة مع متطلبات وإجراءات السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي الخليجي الموحّد والإطار العام للاتفاقية الخليجية الموحّدة. هذا، وقد استمع الحضور إلى ما تعانيه الشركات التي تصدر اللحوم والدواجن المبردة والمجمدة ومشتقاتها إلى المملكة العربية السعودية، مؤكدة أن هناك خسائر كبيرة تعرضت إليها جراء عدم السماح بنفاذ منتجاتها إلى السوق السعودية لعدم تسجيل منتجاتها ومصانعها لدى هيئة الغذاء والدواء السعودية.

> إجراءات جديدة تضمَّنت إيقاف إرساليات اللحوم حتى اعتماد المنشآت الكويتية من قبل هيئة الغذاء السعودية

وقال الخالد إن الغرفة تبدي اهتماما كبيرا بهذا الموضوع، وقامت بدورها بالتواصل مع الجهات الحكومية المعنية ومحاولة التوصل إلى حلول سريعة تحد من خسائر الشركات الكويتية، وتؤثر سلباً على التجارة البينية، ثم قامت بترتيب لقاء موسع للشركات الكويتية والجهات الرسمية المعنية مع الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية، والتي قامت مشكورة بإرسال وفد فني متخصص، حيث عقد اللقاء بعد اجتماع اللجنة في نفس اليوم، وقد ترأس وفد الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية سامي بن سعد الصقر نائب الرئيس التنفيذي للعمليات، وبمعيته كل من د. محمد الدهاس المدير التنفيذي لدعم التفتيش وعدد من مسؤولي الهيئة.

وأضاف أن الهيئة قامت بتقديم عرض حول الشروط والإجراءات المستحدثة لآلية دخول المنتجات الغذائية والدوائية والأجهزة الطبية المصنعة محلياً والمصدرة إلى المملكة، وتطرقت الشركات الكويتية المعنية بالموضوع خلال اللقاء إلى عدد من المعوقات والعقبات التي تواجهها جراء تطبيق تلك الإجراءات، وأهمها وقف دخول إرساليات اللحوم والدواجن ومنتجاتها، بسبب ضرورة اعتماد المنشآت الكويتية المصنعة الراغبة بالتصدير إلى المملكة من قبل هيئة الغذاء السعودية. كما ركز اللقاء على الآثار السلبية التي نتجت عن تلك التعاميم، والتي لم يجر التنسيق المسبق لها مع أي جهة رسمية، سواء على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي أو على المستوى الثنائي بين البلدين، والتي أدت إلى عدم اعتماد الشهادة الصحية الصادرة عن الهيئة العامة للغذاء والتغذية الكويتية المصاحبة للمنتجات الغذائية الوطنية والمنتقلة إلى أسواق المملكة العربية السعودية.

وأكد الخالد أهمية الالتزام بتطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحّدة والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي الخليجي الموحّد، وضرورة العمل في إطار الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتجنب إصدار القرارات والتعاميم بشكل فردي من قبل الجهات ذات الصلة بعملية الفسح الجمركي عن البضائع المتنقلة في ما بين دول المجلس، مشيراً إلى أهمية العمل على تجميد تلك القرارات لحين إيجاد آلية متكاملة لتنفيذها وفق القنوات الرسمية المتبعة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

أرباح شركات الاتصالات الخليجية تقفز إلى 5.9 مليارات دولار

سجلت شركات الاتصالات الخليجية المدرجة قفزة بصافي الأرباح خلال الـ 9 أشهر الأولى من عام 2019 على أساس سنوي بقيادة «زين» وشركة الاتصالات السعودية و«اتصالات» الإماراتية. وأظهرت إحصائية تستند لإفصاحات الشركات على البورصات المحلية المدرجة فيها، تحقيق 14 شركة اتصالات مدرجة في 6 أسواق خليجية قفزة بصافي الأرباح بنحو 76.7 في المئة خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام الحالي على أساس سنوي، وبزيادة تعادل 2.58 مليار دولار.

وبلغت الأرباح الصافية لشركات الاتصالات الخليجية 5.94 مليارات دولار في أول 9 أشهر من 2019، مقارنة بأرباح صافية قيمتها 3.36 مليارات دولار في الفترة المماثلة من عام 2018.

وحققت 9 شركات نمواً بصافي الأرباح خلال العام الحالي وحتى نهاية الربع الثالث. وسجلت شركة الاتصالات السعودية أعلى صافي ربح بين شركات الاتصالات الخليجية خلال الـ9 أشهر الأولى من عام 2019؛ بقيمة 2.23 مليار دولار، مقارنة بـ 2.05 مليار دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي، بزيادة 179 مليون دولار، وبارتفاع نسبته 8.75 في المئة.

وجاءت مجموعة الإمارات للاتصالات «اتصالات الإمارات» بالمرتبة الثانية على مستوى الأرباح؛ بقيمة 1.83 مليار دولار، مقارنة بـ 1.79 مليار دولار في الـ 9 أشهر الأولى من 2018، بزيادة 37.3 مليون دولار، وبارتفاع 2.1 في المئة.

سجل قطاع الاتصالات في 5 أسواق خليجية نمواً بصافي الأرباح خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام الحالي، فيما خالف القطاع بسوق البحرين الاتجاه مسجلاً انخفاضاً هامشياً.

وجاء قطاع الاتصالات القطري في المرتبة الثانية بأعلى وتيرة نمو بزيادة 17.4 في المئة على أساس سنوي، وبارتفاع قيمته 55.2 مليون دولار.

وسجلت «زين السعودية» أعلى وتيرة ارتفاع بالأرباح خلال الربع الثالث بنمو نسبته 152.1 في المئة، يليها «عمانتل» بنحو 82.3 في المئة، فيما كانت «بتلكو البحرينية» الأكثر انخفاضاً بالأرباح بنسبة 35.4 في المئة، وحققت «موبايلي» السعودية تحولا إيجابياً بنتائجها الفصلية. (مباشر)